

تحديد الطرف المدين والطرف الدائن لكل عملية مالية :

بعد ان تم تحديد الاحداث الاقتصادية (العمليات المالية) وتحليلها الى طرفين , تأتي مرحلة اخرى مهمة وهي مرحلة تحديد الطرف المدين والطرف الدائن لكل عملية مالية . وتبدو اهمية هذه المرحلة في ان التسجيل بالدفاتر المحاسبية يتم وفقا لطريقة القيد المزدوج والتي تقضي بان لكل عملية مالية لها طرفان احدهما مدين والآخر دائن وهذان الطرفان دائما متساويان .

وتبدو القاعدة العامة لتحديد الطرف المدين والطرف الدائن كما يلي :

يلاحظ على القاعدة العامة للمدين والدائن ما يلي :

النوع	مدين	دائن
الاصول	كل زيادة في الاصول تجعلها مدينة	كل نقص في الاصول يجعلها دائنة
الخصوم	كل نقص في الخصوم يجعلها مدينة	كل زيادة في الخصوم تجعلها دائنة
حقوق الملاك	كل نقص في حقوق الملاك تجعل مدينة	كل زيادة تجعل دائنة
المصروفات والمسحوبات	جميع المصروفات والمسحوبات مدينة لأنها تمثل نقص في حقوق الملاك	
الايرادات		جميع الايرادات دائنة لأنها تمثل زيادة في حقوق الملاك

١- ان هناك خمسة عناصر اساسية تمثل حجر الزاوية بالنسبة للمحاسبة , تمثل الثلاثة عناصر الاولى المعادلة المحاسبية او معادلة المركز المالي وهي:

$$\text{الاصول} = \text{الخصوم} + \text{حقوق الملاك}$$

٢- لاحظ الفرق بين الاصول من ناحية وبين كل من الخصوم وحقوق الملاك من ناحية اخرى حيث تتم معاملة الخصوم مثل حقوق الملاك بالنسبة لتحديد الطرف المدين والطرف الدائن.

٣- لاحظ ايضا الفرق بين المصروفات وبين الايرادات ولماذا المصروفات تجعل مدينة بينما الايرادات تجعل دائنة .

٤- يمكن تعريف الاصول بانها ممتلكات للمشروع وقد تكون (ملموسة او غير ملموسة) وقد تكون (طويلة الاجل او قصيرة الاجل) وقد تكون (بغرض الاستعمال او بغرض البيع).وفيما يلي اهم حسابات الاصول : (النقدية, المدينون , اوراق القبض) (دين للمشروع بموجب كمبيالة او سند اذني), اثاث , السيارات , اجهزة مكتبية , بضاعةالخ)

٥- يمكن تعريف الخصوم بانها التزامات على المشروع للغير قد تكون (طويلة الاجل او قصيرة الاجل). وفيما يلي اهم حسابات الخصوم : الدائنون , اوراق الدفع (دين على المشروع بموجب كمبيالة او سند) القروض (من المصارف او من الغير).

٦- يمكن تعريف حقوق الملاك بانها الباقي من الاصول بعد طرح الخصوم , اي تعني ان حقوق الملاك تساوي (الاصول - الخصوم) وتشتمل حسابات حقوق الملاك على : راس المال واي زيادة في راس المال , الارباح المبقة او صافي الدخل غير الموزع.

٧- يمكن تعريف المصروفات بانها مبالغ دفعت او ستدفع للحصول على خدمات من الغير ومن امثلة حسابات المصروفات : مصروف الاجور والرواتب , مصروف الايجار ,

مصروف الماء والكهرباء, مصروفات الانتقالات وغيرها وهذه المصروفات تمثل نقصا في حقوق الملاك (تدفقات نقدية خارجة , صادرة).

٨- يمكن تعريف الايرادات بانها مبالغ حصلت او سوف تحصل نظير تقديم خدمات للغير من امثلة حسابات الايرادات : ايراد خدمات , ايراد عمولة سمسرة , ايراد فوائد بنكية وغيرها , وهذه الايرادات تمثل زيادة في حقوق الملاك (تدفقات نقدية داخلية, واردة).

العمليات التي تؤثر على توازن معادلة الميزانية – المركز المالي.

الميزانية هي قائمة تبين الوضع المالي للمشروع في لحظة معينة وعند دراسة قائمة المركز المالي (الميزانية) نلاحظ بانها تظهر على النحو التالي:

قائمة المركز المالي	
الاصول (الموجودات)	حقوق الملكية+ الخصوم

• تظهر بالطرف الايمن (المدين) الموجودات او (الاصول) , وهي العناصر التي يملكها المشروع , وغالبا ما يتم ترتيبها بحسب السيولة من الاضعف للأقوى , علما بان السيولة هي امكانية تحويل العنصر الى نقدية .

• وتظهر بالطرف الايسر (الدائن) الخصوم او (الالتزامات) وهي الديون المترتبة على الشركة للغير , وغالبا ما يتم ترتيبها بحسب الاستحقاق من الابعد للأقرب . وتشكل هذه القائمة معادلة يطلق عليها معادلة المركز المالي او معادلة الميزانية :

$$\text{الاصول} = \text{حقوق الملكية} + \text{الخصوم}$$

وتبقى هذه المعادلة متوازنة دوما بعد كل عملية , وقد يكون للعمليات تأثير على احد اطراف المعادلة او على الطرفين معا لذلك يمكن تقسيم العمليات الى مجموعات :

١- عمليات تؤثر على الاصول فقط :

في هذه الحالة يبقى مجموع الاصول ثابتا لكن تتغير قيم عناصر الاصول فيزيد احدها وينقص الاخر وبنفس القيمة , وفيما يلي بعض الامثلة للتوضيح :

امثلة :

- شراء بضاعة نقدا بمبلغ 10000 عشرة الاف دينار (زيادة البضاعة بمبلغ 10000 ونقص الصندوق بمبلغ 10000).
- سحب مبلغ 5000 خمسة الاف دينار من البنك وايداعه في الصندوق (زيادة الصندوق بمبلغ 5000 ونقص البنك بمبلغ 5000)
- تحصيل مبلغ 20000 عشرون الف دينار من احد المدينون نقدا. (زيادة النقدية في الصندوق 20000 ونقص المدينون 20000).

٢- عمليات تؤثر على قيم الاصول والالتزامات :

في هذه الحالة يحدث تغير في طرفي المعادلة ولكي تبقى المعادلة متوازنة فان تأثير العمليات يكون اما بزيادة الطرفين معا او انخفاض الطرفين معا, وفيما يلي بعض الامثلة :

- شراء بضاعة بمبلغ 15000 خمسة عشر الف دينار على الحساب .
(زيادة الاصول (البضاعة) بمبلغ 15000 وبالمقابل زيادة الالتزامات (الدائنون) بمبلغ 15000)
- قام التاجر بسداد مبلغ 10000 عشرة الاف دينار بشيك الى احد الدائنين
(نقص في الاصول (البنك) بمبلغ 10000 وبالمقابل نقص في الالتزامات (الدائنون) بمبلغ 10000).

٣- عمليات تؤثر على الالتزامات فقط :

في هذه الحالة يكون تأثير العمليات على عناصر الالتزامات لكن مجموعها يبقى ثابت وذلك للمحافظة على توازن معادلة الميزانية ويظهر التأثير بزيادة قيمة احد الالتزامات وانخفاض قيمة التزام اخر.
مثال: تم سحب كمبيالة على المورد هشام بقيمة 6000 ستة الاف دينار.

في هذه الحالة زادت اوراق الدفع بمبلغ 6000 وانخفض رصيد الدائنون بمبلغ 6000

٤- عمليات تؤثر على حقوق الملكية :

يوجد اربعة انواع من العمليات التي تؤثر على حقوق الملكية .
أ- قيام صاحب المشروع باستثمار اموال جديدة :
عندما يقوم صاحب المشروع باستثمار اموال جديدة (نقدا او عينا) في المشروع فان هذا يؤدي الى زيادة الاصول من جهة وبالمقابل زيادة راس المال الذي يعتبر عنصرا اساسيا في حقوق الملكية.
نلاحظ ان اطراف العلاقة في جهتين مختلفتين لذلك يزداد الطرفين بنفس القيمة لكي تبقى المعادلة متوازنة.

ب- مسحوبات صاحب المشروع:

قد يقوم صاحب المشروع بسحب اصول نقدية او عينية في المشروع لاستعماله الشخصي , وفي هذه الحالة فان كلا من الاصول وحقوق الملكية تنقص بالقيمة نفسها , وبما ان المسحوبات الشخصية تؤدي الى خفض حقوق الملكية لذلك يمكن تسجيلها في حساب راس المال لكن يفضل تسجيلها في حساب مستقل هو حساب المسحوبات الذي تسجل فيه كل المبالغ التي سحبها صاحب المشروع لاستعماله الخاص.

ج - الايرادات والارباح

حققت منشأة تجارية ارباح (باعث شركة الهلال بضاعة تكلفتها 30000 بمبلغ 50000) فان هذه العملية تؤدي الى زيادة الاصول وبالمقابل الى زيادة حقوق الملكية .

د- المصروفات والخسائر :

المصروفات هي المبالغ التي تحملتها المنشأة في سبيل الحصول على الإيرادات (دفع ايجار المحل , دفع رواتب العمال , مصروف الكهرباء) اما الخسائر فتقع لعدة اسباب منها بيع بضاعة بخسارة (سعر البيع اقل من التكلفة) وتؤدي هذه العمليات الى انقاص قيمة الاصول وبالمقابل الى انخفاض في حقوق الملكية .

ملاحظة : عندما يقوم صاحب المشروع بدفع مصروف الكهرباء نقدا فان ذلك يؤدي الى انخفاض النقدية في الصندوق وبالمقابل انخفاض في حقوق الملكية .

لكن قد تؤدي المصروفات في بعض الحالات الى انخفاض في حقوق الملكية وزيادة في الالتزامات وهذا طبيعي لان طرفي العلاقة في جهة واحدة , فاذا تأخر صاحب المشروع في تسديد رواتب واجور العمال سجلت مع الالتزامات مما يؤدي الى زيادتها وبالمقابل تنخفض حقوق الملكية .

امثلة : على معادلة الميزانية

العملية الاولى: ابتداء عبد السلام اعماله التجارية في ٢٠٠٠/١/١ بان اودع في البنك مبلغ 1000000 مليون دينار من امواله الخاصة لاستثمارها في المشروع.

تؤدي هذه العملية الى زيادة الاصول (البنك) وزيادة حقوق الملكية (راس المال) بالقيمة نفسها وعليه تظهر الميزانية كما يلي.

الميزانية

حقوق الملكية(راس المال)	1000000	البنك	1000000
المجموع	1000000	المجموع	1000000

العملية الثانية:

في ٢٠٠٠/١/٣ سحب عبد السلام مبلغ 200000 مئتا الف دينار من البنك وادعها في الصندوق.

تؤثر هذه العملية فقط على الاصول فيزيد اصل (الصندوق) وينقص اصل (البنك) وبنفس القيمة لتظهر الميزانية على النحو التالي:

الميزانية

حقوق الملكية (راس المال)	1000000	البنك	800000
		الصندوق	200000
المجموع	1000000	المجموع	1000000

العملية الثالثة:

في ٢٠٠٠/١/٥ اشترى عبد السلام اثاث بمبلغ 100000 مائة الف دينار وسدد قيمته بشيك ,ايضا تؤدي هذه العملية الى زيادة اصل (الاثاث) وانخفاض اصل(البنك) وبنفس القيمة لتصبح الميزانية بالشكل التالي:

الميزانية

حقوق الملكية (راس المال)	1000000	البنك	700000
		الصندوق	200000
		الاثاث	100000
المجموع	1000000	المجموع	1000000

العملية الرابعة :

في ٢٠٠٠/١/٧ اشترى عبد السلام بضاعة على الحساب من المورد خالد بمبلغ 300000 ثلاثمائة الف دينار تؤثر هذه العملية على الاصول (البضاعة) وعلى التزامات (الدائنون) وتؤدي الى زيادة الطرفين بنفس القيمة , فتصبح الميزانية بهذا الشكل.

الميزانية

حقوق الملكية(راس المال)	1000000	البنك	700000
		الصندوق	200000
		الاثاث	100000
		البضاعة	300000
المطلوبات			
الدائنون	300000		
المجموع	1300000	المجموع	1300000

العملية الخامسة:

في ٢٠٠٠/١/١٠ دفع عبد السلام ايجار المحل عن عام ٢٠٠٠ بمبلغ 40000 اربعون الف دينار سددت نقدا.

تؤدي هذه العملية الى انخفاض في الاصول (الصندوق) وانخفاض في حقوق الملكية وبنفس القيمة . تكون الميزانية بالشكل التالي:

الميزانية

حقوق الملكية(راس المال)	960000	البنك	700000
		الصندوق	160000
		الاثاث	100000
		البضاعة	300000
المطلوبات			
الدائنون			

	300000		
المجموع	1260000	المجموع	1260000

العملية السادسة:

في ١٥/١/٢٠٠٠ باع عبد السلام بضاعة تكلفتها 100000 مائة الف دينار بمبلغ 150000 نقدا.

تؤدي هذه العملية الى ما يلي:

انخفاض في قيمة البضاعة بمقدار 100000 (التكلفة)

زيادة النقدية (الصندوق) بمقدار 150000 (ثمن البيع

زيادة حقوق الملكية بمقدار الارباح (150000 - 100000 = 50000)

فستظهر الميزانية بالشكل التالي.

الميزانية

حقوق الملكية(راس المال)	1010000	البنك	700000
		الصندوق	310000
<u>المطلوبات</u>		الاثاث	100000
الدائون	300000	البضاعة	200000
المجموع	1310000	المجموع	1310000

العملية السابعة:

في ٢٠/١/٢٠٠٠ سدد عبد السلام نصف الالتزامات المترتبة عليه بشيك على المصرف.

تؤدي هذه العملية الى نقص الاصول (البنك) وبالمقابل نقص الالتزامات او المطلوبات (الدائون) وبنفس القيمة. لتصبح الميزانية بهذا الشكل.

الميزانية

حقوق الملكية(راس المال)	1010000	البنك	550000
		الصندوق	310000
<u>المطلوبات</u>		الاثاث	100000
الدائون	150000	البضاعة	200000
المجموع	1160000	المجموع	1160000

العملية الثامنة:

في ٢٥/١/٢٠٠٠ قام عبد السلام بسحب مبلغ 10000 عشرة الاف من الصندوق لاستخدامه الشخصي .

تؤدي هذه العملية الى انخفاض الاصول (الصندوق) وبالمقابل انخفاض حقوق الملكية وبنفس القيمة. فنظهر لنا الميزانية بالشكل التالي:

الميزانية

حقوق الملكية (راس المال)	1000000	البنك	550000
<u>المطلوبات</u>		الصندوق	300000
الدائون	150000	الاثاث	100000
		البضاعة	200000
المجموع	1150000	المجموع	1150000

مستشرق
مستفيد